١٦ السيسي والظواهري والدكتاتور البديل

لا يزال المصريون يدفعون أرواحهم عُربونًا لحلم لن يتحقق على الأرض اسمه الديمقراطية. ذلك السراب الخادع الذي راهنت عليه أمريكا كوسيلة فعالة في خلخلة الخريطة السياسية في المنطقة العربية، وإعادة رسمها من جديد لخلق واقعًا جديدًا يحقق مصالحها في المشرق العربي بدماء أبناءه، الذين آمنوا بأن الديمقراطية لن تتحقق إلا بسقوط أنظمتها الديكتاتورية البالية، وعلى أمريكا يقع التخطيط والتدبير، وعلى الشعوب التنفيذ مهما كانت كُلفته. وتحققت الخطوة الأولى من المخطط الأمريكي، والأخيرة في أحلام الشعوب وسقطت النظم الحاكمة في أكثر من خمسة دول عربية.. وهللت الشعوب بفرحة الانتصار ولكنها اصطدمت باستحالة الاتفاق على النظام البديل.

الذي لا يعرف ملامحه سوى أمريكا، التي لا ترتضي إلا بنظامها الذي تنفذه بيدها أو من خلال جماعات موالية لها. والأدلة على أن هذه الثورات جميعها لم تحركها إرادة الشعوب وحدها كثيرة. أولها أن الدول العربية ذات النظم الملكية في الحكم ما زالت تنعم بالاستقرار، في وقت تأججت فيه البلدان ذات النظم المنتخبة، رغم أن الملكية والتوريث تعنون اليافطة العريضة للنظم الديكتاتورية. وحول هذه المفارقات لنا أن نطرح آلاف التساؤلات.. وثانيها لو أن الـ ١٢ مليون مواطن الذين خرجوا للميادين

في ٢٥ يناير حركهم وعيهم وإرادتهم الحرة دون تدخل؛ لكانت مصر الآن في أعلى معدلات استقرارها. حيث أن ١٠٪ فقط من تعداد الشعب كفيل بأن ينقل المجتمع بأسره إلى مرحلة تاريخية أفضل.. ففي الصين ١٥٠ مليون فقط يعمل وينفق على مليار وأكثر من ٣٠٠ ألف .. وهنا أيضًا نحتاج إلى مراجعة للذات لنعلم لماذا قمنا بالثورة وماذا نريد من النظام الجديد..؟

ورغم اختلاف مفهوم الديمقراطية لدينا تمامًا عن المجتمع اليوناني الذي أنتجه وصَدَّرَه للعالم كوسيلة مثالية لتحقيق الحكم الرشيد، إلا أن الديمقراطية عندهم تمثلت في البرلمان الذي كان لا يدخله سوى كبار الملاك، ويحرم منه العامة من الفلاحين والعمال وكذلك المرأة؛ للدرجة التي جعلت أرسطو يحمد السماء أنها لم تخلقه أنثى. أما تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب للشعب فهذه افتكاسة سياسية، صنعتها الدول المتقدمة لإبهار الشعوب المتخلفة وتسهيل خنوعها والسيطرة على قراراتها.. فجاهل واحد وفقًا لمقولة جون كندي كفيل بأن يهدم نظام ديمقراطي بأكمله،، فما بالك بمجتمع تتجاوز فيه نسبة الأمية ٥٠ ٪ ، ناهيك عن الأمية السياسية والثقافية، مجتمع وصلت فيه الاختلافات بأنه يسعى لأن يكون هناك حزب وجريدة وقناة فضائية لكل مواطن؛ تعبيرًا عن صعوبة الاتفاق وغياب الوعي العام وإن كنت أتحرج أن أقول الجهل العام. فالشعب الذي ثار على مدار عامين مطالبًا بإسقاط حكم العسكر، هو ذلك الذي يطالبهم الآن بالعودة والانقلاب على السلطة والإمساك بالحكم. وهو ذلك الذي شكك في السيسي عند توليه خلفًا لطنطاوي معتبرًا أنه من الإخوان. وإذا كانت الثقة في السيسي ليست فيه كشخص وإنما في الجيش .. فقد سبق أن شكك في المجلس العسكري وطالب برحيله مفرقًا ما بين الجيش والمجلس العسكري .. وربما أجد من يعارضني ويقول الوضع مختلف فالمجلس العسكري السالف كان فلول. فإن السيسي

نفسه قد يحسب على الإخوان ونعود ثانية لنقطة الصفر.. وعلى الجانب الآخر من المشهد السياسي نجد فريقًا من المعارضين راح يسارع بعمل توكيلات لأيمن الظواهري لإدارة البلاد خلفًا لمرسي وما أدراكم من أيمن الظواهري .. إذا الشعب يفضل الاختيار بين بديلين كلاهما ديكتاتور .. ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الحكم الديني.

ومع قناعاتي الشخصية بأن غباء مبارك وتشبثه بالسلطة هو ما صنع لنفسه أسوأ نهاية لحاكم في العصر الحديث، ووضع مصر في أزمة لم تشهدها على مر التاريخ، فمرسي لم يختلف كثيرًا عن مبارك ولم يستوعب الدرس؛ فقد أدرك مرسي وجماعته أن الديمقراطية تكمن فقط في الصناديق؛ فراحوا يحشدون لها بكل جهد .. وهو ما يخالف المنطق السياسي والمصلحة الوطنية. فعندما تأتي نتائج الصناديق بمنتهى الشفافية ففي أحسن حالتها تعتبر الخطوة الأولى في طريق الديمقراطية وليست العملية الديمقراطية بكاملها كما أدركها مبارك من قبل فقامت الثورة ويدركها الإخوان الآن فتوشك مصر على الانهيار. فكلاهما كان يسعى لتمكين حزبه من السلطة بغطاء أخلاقي مزيف اسمه الديمقراطية، التي كانت للعرب بمثابة حصان طروادة المدمر... وعلى الشعوب غير الواعية أن تدفع الثمن.

□ □ □ □